وتنظيمها، وهناك النظم السياسية والفنية التي تعمل على تنظيم اشباع التكامل والتعاون بين مختلف النظم بالمجتمع.

وتعتبر دراسة المؤسسة **ماليوفيسكي** كنظام اجتماعي هي أحد الظواهر الاجتماعية. كل لا يتجزأ في دراسة ظاهرة متفردة على حدى. فالظواهر الاجتماعية من منظوره تؤدي وظائف معينة ضمن نسق اجتماعي معين.[2]

المحاضرة السابعة: المؤسسة الاجتماعية عند روبرت ميرتون

يظهر من فهم البناء أو التنظيم الاجتماعي كمؤسسة اجتماعية، يفترض **ميرتون** أن للمعتقدات المقننة والأساليب المحددة كالأدوار والنشاط الاجتماعي هي وظيفة بالنسبة للنسق الاجتماعي ككل. يرى هذا غير كافي في المجتمعات الأكثر تعقيدا، حيث يجدب تحديد الدور المنجز بشكل دقيق داخل النسق وأن يؤد الدور بشكل ايجابي، إلا أنه ينفي وجود الايجابية فقط للدور المنجز، بل هناك أدوار تتم بشكل سلبي داخل النسق الاجتماعي كذلك. مما يشكل معوقا وظيفيا **Dysfunctional**.

يفترض وجوب وجود وظائف أساسية يجب تحقيقها قصد استمرار النسق، بوجود نظم وأشكال اجتماعية لإنجاز هذه الوظائف.[1]

ويرى **ميرتون** أن النسق الاجتماعي يتضمن عناصر تحقق وظائف مقصودة وأخرى غير مقصودة. والتي تكون ظاهرة وأخرى كامنة. مثال ذلك يطرح مسألة التمييز العنصري في المؤسسة الاجتماعية أو نظام اجتماعي يعيق الأدوار الايجابية الظاهرة كالمساواة والعدالة الاجتماعية.

---

[2] مصباح عامر، **علم الاجتماع الرواد والنظريات**، دار النشر والتوزيع الامة، الجزائر، 2004، ص106

[1] مرجع نفسه، ص107

أما **دون فان برجDen Van Berg يعرف المؤسسة:** من خلال تمحور أفكاره حول التحليل الوظيفي من خلال مؤلفاته منها (الجدلية والوظيفية نشره سنة1960) جاء التحليل الوظيفي للظواهر الاجتماعية، إذ يرى أن المجتمع كمؤسسة اجتماعية شاملة هو نسق كليا، مكون من الأجزاء المتكاملة.

وهنا نجد أن المجتمع كمؤسسة تتميز بالكلية يتكون من مؤسسات اجتماعية هي عبارة عن أنساق جزئية متكاملة فيما بينها بنائيا ومترابطة وظيفيا، قصد تحقيق أهداف النسق. تتم العمليات الاجتماعية فيها من خلال عوامل مساعدة لها وتحدث تبادل فيما بينها، كما تخضع هذه أنساق اجتماعية التي هي في شكل مؤسسات اجتماعية ضمن النسق الاجتماعي الكلي.

والمجتمع بصفته مؤسسة اجتماعية تضم مؤسسات اجتماعية كل لها بناء ووظيفة تضم تفاعلات وعلاقات اجتماعية وفق الأدوار والوظائف المسندة لها لحالة من للتوازن الدينامي من خلال الاستجابة للمواءمة مع التغيرات الخارجية وفق الضبط الاجتماعي.

وقد يحدث تواتر وقصور وظيفي داخل النسق إلا أنها قادرة على حل الاشكالات والاختلالات بنفسها بصفة تدريجية، وهذا بالتكيف مع التغيرات الخارجية لإحداث التكامل والتوازن، قصد احداث كذلك التجديد والابداع من طرف افراد المجتمع والمؤسسات الاجتماعية ككل مع مراعات تكامل القيم التي تحدث تكامل اجتماعي.[2]

أر. را كليف–براون من خلال المقاربة الوظيفية للمؤسسة: يرى أن وظيفة النظام تكمن في الدور الذي يقوم به الجزء من أجل النسق الاجتماعي الكلي. وأن استمرار وجود الكل يعتمد على العلاقات الوظيفية بين الأجزاء. والحياة الاجتماعية في أي تنظيم اجتماعي تتطلب هيكلة العلاقات الاجتماعية بشكل يحدد من خلاله الواجبات والحقوق وبطرق يمكن من خلالها حل النزاعات والصراعات حول الحقوق دون الإخلال بالبنية نفسها.

---

[2] مرجع نفسه، ص ص292-314